

التجديد في علوم الحديث- الأستاذ الدكتور حمزة المليباري أنموذجا.

The modernization in Hadith sciences, Dr. Hamza al-Milibari, as a model

الدكتور: مصطفى حنانشة.

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر-

الملخص:

عرضت في بحثي هذا المفاهيم المختلفة لتعريف التجديد وذكرت بيانه وضوابطه بعد عرض أقوال المجيزين والمناعين، وعرضت رأي الأستاذ الدكتور حمزة للتجديد الذي يخلص إلى الرجوع للأصول وتنقيتها مما علق بها من دخيل، وبيّنت تركيزه على علوم الحديث في ذلك، ثمّ مثلتُ بنماذج مدروسة من قبل شيخي الأستاذ الدكتور المليباري متمثلة في: التفريق بين المتقدمين والمتأخرين، ودور كل علماء مرحلة منهما، ومناهجهما في ذلك، وتجديد طريقة تدريس علوم الحديث بربط هذا العلم بأمثلة واقعية مع طرحه كوحدات مترابطة وليست عناوين متفرقة، وضبط مفهوم بعض المصطلحات كمصطلح نقدي مثل: الحسن والاستخراج، ومنهجية دراسة الحديث عبر مراحل معينة، وتفسير بعض الآراء بخلاف ما تعارف عند الناس كغلق باب التصحيح الذي نسب للحافظ ابن الصّلاح، ووصلت لنتائج أهمها: أنّ التجديد ضرورة لا غنى عنها لكن التجديد بمفهومه الإسلامي بتنقية القديم من الشوائب والتفاعل مع الجديد المفيد، وأنّ أهم ميادين التجديد علوم الحديث، وذلك من خلال الرجوع للمؤسسين الأوائل وتفسير كل المصطلحات الحديثية وفق منهجهم وأعرافهم وأذكر بعدها النقدي الواسع، وإعادة دراسة وتدريس علوم الحديث وفق منهج المتقدمين مع تجديد الأمثلة من واقع الناس حتى يزول الغموض، وأوصي أن تكون الدراسات

التَّجْدِيدِيَّةُ الْحَدِيثِيَّةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَطْبِيقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ الْأَوَّلِينَ مِنْ خِلَالِ مُؤَلَّفَاتِهِمْ
وَالِاسْتِعَانَةَ بِمَنْحِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي إِثْبَاتِ الْكُتُبِ وَالْأَقْوَالِ لِأَصْحَابِهَا.
الكلمات المفتاحية: التَّجْدِيدُ، علوم الحديث، المليباري

Abstract

In this research I presented various concepts to define the modernization , mentioned its statement and controls after presenting the statements of the permissive and the prohibitive , and I presented the opinion of Dr. Hamza on the modernization that concludes with the return to the origins and purifying them from the intruder that was linked to. In addition to that, I showed his focus on Hadith sciences. Then I illustrated by models studied by Dr. Al-Milibari which are: differentiating between applicants and late ones, the role of each scholars in each stages.

And their approaches in that. Moreover, modernizing the method of teaching modern science by linking this science with realistic examples with its presentation as interrelated units and not a separate titles , controlling the concept of some terms as a critical term such as: Hassan and extraction and the methodology of studying the Hadith through certain stages, and the interpretation of some other opinions than what people have known, such as closing the chapter of correction that was attributed to Al-Hafiz Ibn Al-Salah, and reached the most important results: that Modernization is an indispensable necessity, but modernization with its Islamic concept by purifying the old from impurities and interacting with the useful new, and that the most important the fields of modernization of hadith sciences, by referring to the first founders and interpreting all modern terminology according to applicants' approach , with the modernization of examples from the reality of people until the mystery disappears.

Finally, I recommend that the modern studies are based on the applications of the first modernists through their literature and relying

on the approach of the late ones in proving the books and sayings to their owners.

Key words: modernization, Hadith sciences, Malibari

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين الهادي إلى الصراط المستقيم والفتاح بعلمه على المتقين، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على سيدنا محمّد إلى يوم الدين.

وبعد...

فإنّ التّجديد كلمة تبعث فكرا في العقل، وانتعاشا في الروح، لما تحمّله من وعود بمستقبل أفضل، وواقع أسعد، وهذه كلمة فضفاضة حبلى بالمعاني، تُتخذ عنوانا على مفاهيم قد تتضارب وتختلف إلى حد أن تصل للتناقض.

اتخذ بعض المفكرين كلمة التّجديد مطية أو سلوكا معوجا، فجاءوا بها على الأخضر واليابس لقصورٍ عندهم في علوم الشريعة أو لأغراض أخرى، لذلك وجب على الباحثين تحديد مفهوم التّجديد الذي يتماشى مع تفكيرنا ومناهجنا، وتبين مدى الحاجة الداعية إليه، لأجل إحياء علوم الأمة والانتفاع بها.

الأهداف: اخترت موضوع التّجديد في علوم الحديث لأنّها من أهم العلوم الشرعية التي تحتاج إلى تجديد مستمر، لأنّه ينقل لنا مصدر التشريع من قرآن وسنة، الذي هو عمدة دين المسلمين، وحتى تُدفع عنه الشبهات والإشكالات التي حاصرت هذا العلم، بسبب عدم انتشاره في الأوساط العامة والثقافية حتى، وصعوبة اصطلاحاته التي تتطلب تيسيرا وتبسيطا وتقريبا، وهذا التّجديد لا بد منه ولأمناس عنه، سواء من ناحية حاجة العلم للإحياء والبعث، أو حاجة الناس للبيان والتوضيح.

الواجب علينا اليوم الحفاظ والدفاع عن التّراث العظيم والتأصيل له، وذلك بتسهيله للناس، وتحقيق مسائله واصطلاحاته، وتجديدها وتطوير منهج دراستها وفق مقتضيات العصر، وهذا الجهد من التّجديد سيواجه تحديات منها التّهم التي

ستوجه لمن يحمل هذا العبء، ولابد لحامل لواء التّجديد والإصلاح، أن يتحدى العقبات في سبيل سمو الفكرة وصحة مسارها ونبل أهدافها.

الإشكاليّة: التّساؤلات المطروحة من خلال ما سأعرضه تتخلص فيما يأتي هي: هل يقر علماء المسلمين بالتّجديد؟ أو يحافظون على القديم دون تفاعل مع الواقع؟ وهل في تاريخنا الإسلام ظهر هذا العمل وتبلور في جهود تمخضت عليه؟ وهل نحن اليوم في حاجة للتّجديد؟ وهل يوجد مجددون؟ وما جهودهم المبذولة في ذلك؟ كلّ هذه الأسئلة سأجيب عليها من خلال هذه المقالة والتي سمّيتها: التّجديد في علوم الحديث الأستاذ-الدكتور حمزة المليباري أنموذجاً.

منهج البحث: تتبعت في مقالي هذه المنهج الاستقرائي؛ حيث جمعت جلّ المسائل التي طرح فيها الأستاذ الدكتور حمزة المليباري أفكاراً تجديديّة، والمنهج المقارن استعملته لمقارنة كلام الأستاذ الدكتور حمزة المليباري مع غيره وتحليله ودراسة الانتقادات الموجهة له والخروج برأي موزون بعد ذلك. وفق الخطة التّالية:

المقدمة.

المبحث الأول: مفهوم التّجديد بين مؤيديه ومعارضيه

المطلب الأول: تعريف التّجديد

المطلب الثاني: القائلون بالتّجديد

المطلب الثالث: الرافضون للتّجديد

المطلب الرابع: التّجديد عند الدكتور حمزة المليباري

المبحث الثاني: نماذج من جهود الأستاذ الدكتور حمزة التّجديديّة

المطلب الأول: التّجديد في ضرورة التّمييز بين المرحلتين مرحلة الرّواية ومرحلة ما بعد الرّواية

المطلب الثاني: التّجديد في طريقة تدريس علوم الحديث

المطلب الثالث: التّجديد في تعريف بعض المصطلحات

المطلب الرابع: التّجديد في منهج دراسة الأحاديث

المطلب الخامس: التّجديد في تفسير آراء على خلاف ما توارث النَّاس

الخاتمة.

المبحث الأول: مفهوم التّجديد بين مؤيديه ومعارضيه

والنّاظر لتاريخ هذا العلم يجده قد جُدد حسب مقتضيات المرحلة التي يمرّ بها، ولعلّ عصرنا اليوم الذي تواجه فيه السّنة أشرس الهجمات، من أشدّ العصور حاجة إلى تأصيل وتجديد لعلوم الحديث، وكان منشأ هذا العلم من بداية العهد أي في عصر النّبي صلى الله عليه وسلم ، كانت البذرة الأولى وخاصة في نقد المتن الذي هو الأصل وعليه المعول فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها عن النّبي ﷺ قال: «من نوقش الحساب عُدِّب، قالت: قلت: أليس يقول الله تعالى: فسوف يحاسب حسابا يسيرا قال ذلك العرض»⁽¹⁾ فهذا عرض للسّيدة عائشة رضي الله عنها للحديث على القرآن ومحاولة الفهم الدّقيق له في ظل القرآن الكريم والنّاطق بالحديث هو النّبي ﷺ فكانت عقلية الصّحابة %عقلية علمية نقدية، لا تقبل الخبر حتى تمحص صحته ومفهومه، ثمّ أخذ هذا العلم في التّطور والضبط حسب حاجة المرحلة التي هم فيها حتى تبلور في صورته النهائيّة التي تولاهما النّقاد الكبار، ثمّ جاء عهد المحدثين في عصر ما بعد الرواية فاعتنوا بتحقيق الثّراث وحفظه وصحة نسبه أبدعوا مباحث جديدة تخدم هذا المجال فجاء الجهود متكاملة لخدمة السّنة وحفظها.

⁰¹ رواه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب: من نوقش الحساب عذب، رقم الحديث: 6536،

المطلب الأول: مفهوم التّجديد

التّجديد لغة: من الجديد، وهو مالا عهد لك به⁽¹⁾، والجدة نقيض البلي⁽²⁾. اصطلاحاً: اختلفت عبارات العلماء في تعريفه حسب زاوية فكرهم فقال أحدهم: "إذا كان مجتهداً قائماً بالحجة ناصراً للسنة له ملكة رد المتشابهات إلى المحكمات وقوة استنباط الحقائق والدقائق والنظريات من نصوص الفرقان وإشاراته ودلالاتها اقتضاءاته من قلب حاضر وفؤاد يقضان، ويشمل التّجديد لما اندرس من أحكام الشريعة وما ذهب من معالم السنن وخفي من العلوم الدينية الظاهرة والباطنة"⁽³⁾.

فهذا التعريف هو أقرب للمجتهد في علوم الشريعة منه للمجدد بالمفهوم العام أو المجدد في بعض الجزئي.

وعرفه آخرون: "يعيد الناس عن انحرافهم ويميت البدع المحدثه". وهذا التعريف ونوع من الإحياء لما كان موجوداً دون النظر للتبسيط والتيسير أو إحداث الوسائل والاستفادة من المنهاج الجديدة.

وقال آخر: "وهو إعادة الدين إلى التحو الذي كان عليه زمن النبي X وما استقر عليه في القرون الثلاثة الأولى وتفصيلاً هو إحياء وبعث ما اندرس من الدين وتخليصه من البدع والمحدثات وتنزيله على واقع ومستجدات الحياة"⁽⁴⁾. زاد هذا التعريف تنزيل الشريعة على مستجدات الزمن وهذا يقتصر على الفقه دون بقية العلوم الأخرى.

"والتّجديد لا يعني التّخلص من القديم أو هدمه، بل الاحتفاظ به وترميم ما بلي منه وإدخال التحسين عليه"⁽⁵⁾.

زاد هذا الوصف إدخال التحسين على القديم وخاصة في الوسائل والمتغيرات.

(1) لسان العرب، ابن منظور، 112/3.

(2) المصدر نفسه، 111/3.

(3) فيض القدير، المناوي، 10/1.

(4) التّجديد في الفكر الإسلامي، عدنان محمد أمارة، ص 19.

(5) تجديد الفقه، يوسف القرضاوي، ص 29.

قال الحافظ ابن كثير معهما ميدان التّجديد: "وقد ادعى كل قوم في إمامهم أنه المراد بهذا الحديث والظاهر—والله أعلم—أنّه يعمم حملة العلم من كل طائفة وكل صنف من أصناف العلماء: من مفسرين ومحدثين وفقهاء ونحاة ولغويين..."(1) (2). ولعلّ الجامع لتّعريف التّجديد: هو العودة بالنّاس على ما كان عليه أمر الإسلام صافيا، مع القضاء على البدع والمحدثات الضّارة بالدين، وإحياء ما اندرس من الدّين بجميع علومه، وترميم ما انهدم، وإدخال التّحسينات عليه في متغيّراته دون المساس بثوابته بوسائل ولغة تواكب العصر، وتنزيل النّصوص ومصادر التّشريع على مستجدات الحياة.

وهذا تعريف جامع لشتات ما تفرق فيما سبق من التّعريفات.

المطلب الثاني: المؤيدون للتّجديد

القائلون بالتّجديد مروا بمراحل تطوّر فيها المصطلح، فقد ظهرت الدعوات الإصلاحية في القرن العشرين، وظهرت كلمة التّجديد مرافقة لها، وهذا الاتجاه احتج بالحديث الشّريف: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»⁽³⁾.

وأصدر الشّيخ أمين الخولي مقالا بعنوان (التّجديد في الدّين) وهو من أقدم المقالات في هذا الإطار⁽⁴⁾.

(1) البداية والنهاية، ابن كثير، 42/19.

(2) للاستزادة ينظر: مقال لعبد الرحمن الحاج إبراهيم شرح فيه المصطلح منذ القديم لعصرنا وبين الفارق مع الحداثيين ومفهومهم للتّجديد، أخذته يوم 2018/02/17 على الرابط التالي:

4265http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=

(3) رواه أبو داود، كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة، حديث رقم: 4291، 413/12. وصححه السّخاوي في المقاصد ص 149 والألباني في الصحيحة رقم 599، 98/2.

(4) مجلة الرسالة عدد 2 سنة 1933، أخذته يوم 2018/01/11 على الرابط التالي:

https://ar.wikisource.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF_2/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF_%D9%81%D9

%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86

ثم كتب الشيخ المودودي كتابا بعنوان (موجز تجديد الدين وإحيائه) وإقبال (تجديد التفكير الديني في الإسلام) وعبد المتعال الصعيدي (المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر) وغيرها من الكتب التي جاءت من بعدها، وحتى العصور القديمة كان التجديد معروفا لكن الغالب عليه هو الاجتهاد في الفقه، ولعلّ عصرنا أصبح مفهوم التجديد فيه أشمل.

وغالب علماء الأمة بمختلف اتجاهاتهم كما نوعنا في التعريف لا يرون بأسا في التجديد؛ لكن وفق الفهم الذي يخدم الدين بضوابط الدين لا تمييعه وإخراجه عن أصوله وثوابته، وهو بين مضيق في العودة للأصول، وبين موسع حتى في تجديد الوسائل.

وخرجت الندوة مناهج البحث في العلوم الإسلامية والواقع المعاصر المنعقدة بجامعة القرويين يومي: 2-3 أبريل 2014م بعدة نتائج، أبرزها:

1. العلوم الإسلامية قابلة ذاتيا للتجديد والتجدد، وهي إما فنون نشأت حول الوحي مستمدة أو خادمة كوسائل، أو فنون نشأت حول الإنسان والكون معتبرة بالوحي.

2. إنّ مراعاة الواقع مبدأ أصيل في البنية الأصولية للعلوم الإسلامية متمثلة في اعتبار المصالح والمقاصد والعرف واعتبار المأل وتحقيق المناط وغيرها، وفي البنية الفقه متمثلة في علمي الإفتاء والقضاء.

3. الانتباه إلى العوائق المنهجية والموضوعية التي تمنع الباحث من التصور الصحيح للقضايا العلمية والمنهجية المتعلقة بالعلوم الإسلامية.

4. تصنيف العلوم وتقسيمها أفضى إلى ترسيخ بعض المقابلات السلبية كثنائية العقل والنقل، وثنائية الحكمة والشريعة وأمثالها.

5. قابلية العلوم الإسلامية للاستعانة بالعلوم العصرية، وهي مشروطة بعدم العود على قطعياتها وثوابتها بالإبطال.

6. النهوض بالتجديد في العلوم الإسلامية في جانب المناهج والمفاهيم رهين بوجود بيئة حاضنة، وعقلية مؤهلة ناقدة.

7. اعتبار التخصص والخبرة شرطا في تقييم الإنتاج الخاص بكل علم من العلوم.
8. أهمية التمييز في العلوم بين ما قبل زمن التأليف والنظر والمناظرة، وما بعده خاصة في علوم العقائد، وأهمية تحرير المباحث العقدية، واعتبار ما اتصل بها من حيثيات زمانها وسياقاتها.

وخلصت الندوة إلى توصيات عملية هامة من أبرزها:

1. تطوير درس العلوم الإسلامية بالانتقال من الوصف السطحي والتاريخ الأفقي، إلى مستوى الدرس التحليلي والتركيبى لمكونات مادة هذه العلوم، ولمختلف العناصر المؤثرة فيها.

2. العناية بإنجاز بحوث جامعية في بيان الجسور الممكنة بين العلوم، وعرض قطعيات العلوم الإسلامية وقواعدها الثابتة بطرق علمية معاصرة.

3. إنشاء مرصد لتوصيف مناهج العلوم الإسلامية وحصرها، وتعريفها، وبيان تطورها.

4. دراسة تجارب الأفراد والمؤسسات وجهودهم في معالجة القضايا المنهجية في العلوم الإسلامية تصورا، وتجديدا، وتحريرا وتصحيحا.

5. ضرورة الاطلاع على جهود الغربيين في مجال دراسة العلوم الإسلامية وتدريسها، والإفادة منها. مواصلة السير بالاجتهاد في الإنتاج العلمي في العلوم الإسلامية حتى تحافظ على أدائها الوظيفي وقوتها الإجرائية لتظل خادمة لقضايا الأمة والإنسانية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ أخذته يوم 2017/12/07 على الرابط التالي:

<http://edhh.org/index.php/acitivitesscientifiqueculturels/nadawatmostadira/rechercherscienceislamiqueetlesprogrammesdelarealitecontemporaine>

المطلب الثالث: المعارضون للتّجديد وضوابطه.

الذين قالوا بالتّجديد سابقا هم أنفسهم الرافضون له إذا خرج عن جادة الصواب وطريق الحق وخدمة الدين، إذا كان التّجديد هو الاستخفاف بكل قديم وفتح الأبواب لكل جديد بدعوى رقي الجديد وتخلف القديم، أو أن نسير وراء غيرنا ونتبع سنن الآخرين شبرا بشبر وذراعا بذراع فنفقد ذاتيتنا ونُذيب شخصيتنا مع التبعية والخضوع⁽¹⁾ فهذا ليس تجديدا بل هو تمييع وتحول من مقام لآخر. وما لا يقبله عقل سليم هو التقليل من شأن ميراث السلف بدعوى التّجديد أو مقابلته بالانتقاد اللاذع دون الارتكاز على منهج علمي رصين وعدم المبالاة بفهوم السابقين...⁽²⁾ هذا مرفوض وليس تجديدا بل هدر واستئصال.

المطلب الرابع: التّجديد عند الدكتور حمزة الملبباري

والدكتور حمزة كغيره: أحد علماء المسلمين الذين لم يخرجوا عن الخط العام للأمة الذين نادوا بالتّجديد، فقد قال: "إنّ التّجديد والإبداع أمر مطلوب، ومهمة عظيمة منوطة بكل من يسعى إلى التّمكين لدين الله، كما إنّ تنقية التراث الإسلامي مما علق به من الشوائب وتمحيصه من كلّ غث وادب عظيم، تحتاج إليه الأمة الإسلامية في طريق عودتها إلى الكتاب والسنة"⁽³⁾.

والدكتور حمزة مادام متخصصا في علوم الحديث، فسينصب فكره التّجديدي على هذا التخصص من علوم المسلمين، فقد كتب بحثا ماتعا⁽⁴⁾ درس فيه هذا

⁽¹⁾ تجديد الفقه الإسلامي، يوسف القرضاوي، ص 27-28.

⁽²⁾ الموازنة، حمزة الملبباري، ص 3.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 3.

⁽⁴⁾ بعنوان: الأصول والتّجديد في دراسة علوم الحديث، وهو بحث قُدم للملتقى دولي بجامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، وطبع مع كتاب زيادة الثقة كملحق.

المبحث، ولذلك سأركز عليه خصوصا وبأق مؤلفاته عموما في هذا المطلب، ولقد بدأ طرحه للموضوع بأسئلة تثير الرغبة في المعرفة بعد ذلك.

فقد طرح تساؤلات ليحل هذه الإشكالات بعد ذلك فقال:

- هل هناك خلل في دراسة علوم الحديث وتدريسها؟
- ما طبيعة هذا الخلل؟
- ما أسبابه؟

وحين تتم الإجابة عن هذه التساؤلات في ضوء الأدلة والأمثلة فإننا قد وقفنا على أهمية بحث الأصالة والتجديد⁽¹⁾.

ثم شرع يعرف الأصالة والتجديد، والذي يهمنا في هذا هو تعريف التجديد، فقال: "فقد جاء بمعان مختلفة منها:

1. إرجاع الأمور إلى حقيقتها ومنبعها الأصيل حين تنحرف عنها تلك الأمور، وتصحيح المفاهيم حين تشوه، وبهذا المعنى التجديد مصطلح إسلامي معروف، ونستأنس له بحديث: «جددوا إيمانكم، قيل يا رسول الله: وكيف نجدد إيماننا؟ قال: أكثروا من قول لا إله إلا الله»⁽²⁾.

2. توسيع معاني المصطلحات، وإضافة قواعد جديدة، من شأنها معالجة إشكالات تستجد، في سبيل حفظ السنة، دون المساس بما قعده أصحاب الاختصاص، كما حدث في عصر ما بعد الرواية، حين أدرك المحدثون ضرورة حفظ كتب التراث التي صارت هي المعتمدة لديهم في نقل الأحاديث، وقعدوا قواعد

(1) زيادة الثقة ومعها ملحق الأصالة والتجديد، حمزة الملباري، ص 95-96.

(2) رواه أحمد في المسند، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، حديث رقم: 328/8709، وضعفه البزار وأبو نعيم. ينظر: مجمع الزوائد 2/211. ورواه الحاكم وصححه في المستدرک، كتاب التوبة والإنابة، حديث رقم: 7657، 4/285.

جديدة من أجل حماية تلك الكتب، وهي بعيدة عن التحريف والتّصحيح والانتحال.

3. تجديد وسائل تدريس علوم الحديث حسب الظروف والأعراف العلمية⁽¹⁾.

ثم قام الدكتور بجولة علمية عبر تاريخ علوم الحديث ليثبت صحة تلخيصه لمعان التّجديد الثلاثة⁽²⁾. ملخصا المراحل الثلاثة في:

- مرحلة التّطبيق.
- مرحلة التّنظير مع التّطبيق.
- مرحلة التّنظير دون تطبيق⁽³⁾.

ثمّ تحدث عن المرحلة الأخيرة وسّمّاها بداية احتراق هذا العلم، وذلك بدخول أصحاب الاختصاصات الأخرى الذين ضيقوا وأضافوا ما لا يتناسب ومنهج المحدثين، لأنهم ليسوا محدثين، رغم وجود محققين كبار نقّوا ما استطاعوا من ذلك الدّخيل، ووسعوا التّضييق في الاصطلاحات، وعمّموا ما حُصر منها أو عدم ترتيبها أو إطلاق المضيق فيها وهذا أدّى لخلط وتشويه أقتضى التّجديد⁽⁴⁾.

المبحث الثاني: نماذج من جهود الأستاذ الدكتور حمزة التّجديدية

جعلت هذا المبحث لدراسة جهود أحد المحدثين المعاصرين وهو فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور حمزة المليباري-حفظه الله تعالى-، الذي برزت جهوده التّجديدية بروزا جليا يعرفه العامي والمتخصص، ولاقت رواجاً عند البعض ونفوراً عند آخرين، مما جعل هذه الآراء محل تأييد ورد، ومما شجعتني في ولوج هذا البحث أنّ التّجديد حاجة مُلحة في كلّ العلوم، وتتماشى النظرة التّجديدية مع متطلبات

⁽¹⁾ زيادة الثقة ومعها ملحق الأصالة والتجديد، حمزة المليباري، ص98.

⁽²⁾ المرجع نفسه ص100.

⁽³⁾ المرجع نفسه ص100.

⁽⁴⁾ زيادة الثقة ومعها ملحق الأصالة والتجديد، حمزة المليباري، ص101-103.

العصر، حتى تُوضع النّقاط على الحروف، ولا تُتخذ ذريعة للتّيل من علومنا وتراثنا، وسأعمل في هذا البحث المتواضع جاهدا لتوضيح مقاصده وتلخيص آرائه التّجديدية ذاكرا معها الاعتراضات التي في مستوى العلم والأدب، ممحصا الحق بإنصاف حتى أصل إلى نتيجة تخدم هذا العلم الشّريف.

المطلب الأول: التّجديد في ضرورة التّمييز بين المرحلتين مرحلة الرواية ومرحلة ما بعد الرواية

لعلّ من أغرب الكلمات التي تسمعها الآن بين المشتغلين بالحديث: هل أنت ممن يفرق بين النّقاد ومن جاء بعدهم؟ ثمّ تقوم مناقشة، ثمّ الصّراع، ثمّ رمي التّهم، وذلك نتاج الخلفية غير المقصودة لمن طرح هذا الموضوع، وأراد به التّمييز بين المرحلتين، حتى لا نغمط أحدا حقه، وليس المقصود به إهمال عمل المتأخرين، وعدم الاعتراف بهم كمحدثين وما تابع من كلام فارغ، ولنترك الشّيخ حمزة يبين السبب والمعنى.

لعلّ من التّجديد الذي دعا له الدكتور حمزة حتى نبتعد عن الخلط بينمناهج المحدثين ومجهوداتهم وأصيلاتهم المختلفة، ودعا الشّيخ حمزة لضرورة التّمييز بين المرحلتين وسعى الأولى بمرحلة الرواية؛ وهي التي ينقل فيها العلم بالسند المباشر لكل حديث وكلّ معلومة، فكان السند والرواية هي العمود الفقري لهذه المرحلة، والمرحلة الثانية؛ وهي مرحلة ما بعد الرواية، وهي التي أصبحت المصنفات فيها العمود الفقري لها، وواجههم حفظ المدونات من كل تغيير، والسند بقي لتلك المدونات دون تشدد مثل المرحلة السابقة لأن شهرة المدون تغني عن السند، وكان المنهجان مكملين لبعضهما البعض وقدا خدمة كبيرة وفريدة لحفظ السنة، وحدد الشّيخ حمزة الفاصل الزمني بالقرن الخامس، مع ملاحظة أن القرن الخامس يمثل نهاية المرحلة الأولى والقرن السادس بداية المرحلة الثانية، وهما فترة

انعطاف وتحول، فلا بد أن يكون التغير تدريجياً، ولعل ما يميز المرحلة الأولى أنها كانت تطبيقية بحتة، أما المرحلة الثانية كانت ممزوجة بين التنظير والتطبيق ثم غلب التنظير عليها وجاءت بقواعد جديدة تصلح لمرحلة حفظ المدونات كواجب للرحلة، لكن إذا جاء الكلام عن النقد فلا بد أن نحترم المتخصصين الذين أسسوا هذا العلم واستخدموه⁽¹⁾.

ودافع الشيخ حمزة عن فكرته فقال:

- إن فكرة التفريق بين المرحلتين ليست بدعا من القول، بل هي قول كثير من محققي المرحلة الثانية، لكن ليست بالبلورة الواضحة الآن، كالإمام الذهبي والحافظ ابن حجر والحافظ العلائي والحافظ ابن دقيق العيد والحافظ أبي الحسن بن الحصار الأندلسي، ثم ذكر أمثلة بلغ عددها 42 لحفاظ فرقوا بين المرحلتين⁽²⁾.

■ وقد لخص الشيخ حمزة نقاطاً تبين القصد من هذا التفريق:

- جهد محدثي المرحلتين عظيم فالنقاد عملهم تطبيقي ميز الصّحيح من السّقيم من الأحاديث، ومحدثو المرحلة الثانية حفظ مدونات وكتب المرحلة الأولى وآثار النّقاد، وهذا هو دوره الطّبيعي وواجب مرحلتهم.
- تغير الأعراف العلميّة وتطورها من عصر لآخر أثر على نوعية التّفكير والانشغال.

■ العوامل التّاريخية أدت إلى وقوع تباين منهجي بين المرحلتين مما يحتم علينا الانتباه والتّمييز بين المرحلتين والحكم الفصل لأهل المرحلة الأولى⁽³⁾.

(1) ينظر: نظرات جديدة، حمزة المليباري، ص 13-16.

(2) ينظر: الموازنة، حمزة المليباري، ص 27-61.

(3) ينظر: الموازنة، حمزة المليباري ص 60-61.

ثم ناقش هذه الفكرة بطرح عدة تساؤلات يثير بها معرفة أهمية التمييز بين المرحلتين:

- من هم المتقدمون ومن هم المتأخرون من المحدثين؟
 - وما حاجتنا إلى معرفة ذلك في قسبي علوم الحديث النَّظري والتَّطبيقي؟
 - وهل يصح أن نظفي على المناهج والمفاهيم المتفق عليها لدى المتأخرين شرعية مطلقة لتفسير نصوص المتقدمين وتأويل مصطلحاتهم في مجال التَّصحيح والتَّضعيف أو في مجال الجرح والتَّعديل؟
 - وما مصداقية ذلك التَّفسير إذا لم تعتبر فيه الخلفية العلمية لتلك المصطلحات وأساليب أصحابها في استعمالها؟⁽¹⁾
- وأجاب عن هذه التَّساؤلات في عدة كتب ستكون ملخصة في هذا البحث حسب المطالبوا عترض عليه بعض الباحثين و جاؤوا بعدة ردود وأذكر أهمها:
- منها رد الشَّيخ الألباني⁽²⁾ قال السَّائل: "نشأ منهجٌ جديد، أو شاع واشتهر بين بعض طلاب العلم وهناك من يتزعم هذا المنهج، وله مريدون وطلاب، وهذا المنهج خلاصته: أن هناك فرقاً بين منهج المحدثين الأقدمين ومنهج المحدثين المتأخرين، ويفصلون بين المتقدمين والمتأخرين بالدارقطني-، فمن عند الدارقطني إلى الآن لا يقبلون كلام أي محدِّث أو أي مشغِّل بعلم الحديث⁽³⁾، بما في ذلك الخطيب البغدادي والذهبي والحافظ ابن حجر وغيرهم، إلى أن يصلوا إلى شيخنا حفظه الله، ويزعمون أن هؤلاء المتأخرين لهم قواعد مخالفة لقواعد المتقدمين، وبناءً عليه فهم لا يقبلون أي حكم من هذا الصنف الذي ذكرناه، فنريد إجابةً مفصَّلةً موضَّحةً ليستبين الأمر، وجزاكم الله كل خير". الشَّيخ: "قبل أن أجيب بما

(1) المرجع نفسه، ص25.

(2) مقال بعنوان: ردود العلماء على المليباري والسعد وأصحابهما، منشور بتاريخ 2008/01/24، على منتديات التصفية والتربية السلفية، أخذته يوم 2017/12/07 على الرابط التالي: <http://tasfia-tarbia.org/vb/showthread.php?t=1656>.

(3) هذا محض افتراء لا يقوله عاقل فضلاً على مشغِّل بالسَّنة.

يحضرني، أريد أن ألفتَ النظر إلى أمرين اثنين: أولهما وأولاهما: ما هي حججهم في هذا التفريق؟ والثيء الآخر الذي يليه هل هذا الذي ظهر بهذه الدعوى بعد هذه القرون الطويلة التي اتفق علماء المسلمين على الاستفادة من جهود العلماء العاملين في مجال هذا العلم خالفوهم، سواء -كما قلت- برأيي أخطئوا فيه أو بهوى اتبعوه. أقول هذا الذي ظهر بهذا الرأي، في ظني إنه ليس شيخاً لا لغةً ولا علماً، وإنما هو من هؤلاء الشباب الناشئين الذين عرفوا شيئاً من علم الحديث ومن مصطلح علماء الحديث، نظرياً ولم يطبقوه عملياً، هذا.... "الشيخ: "طبعاً خطورته تعطيل علم الحديث بالكلية، وعدم الوصول إلى معرفة مراتب الأحاديث التي هي عندنا بالألوف المؤلفة... أقل ما يقال، ولا أريد أن أقول أكثر ما سأقول، التي هي عندنا بالألوف المؤلفة ولم يرد إلينا حكم أحد الحفاظ، ولو على منهجنا من المتأخرين، فضلاً عن المتقدمين، فماذا يكون موقف هؤلاء؟! وأقولها صراحةً مع الأسف، ما يكون موقف هؤلاء الجهلة بالنسبة لهذه الأحاديث الموجودة في مثل مسند الإمام أحمد وسائر المسانيد والمعاجم التي لا نجد فيها نصاً بتصحيح أو تضعيف لمثل هذه الأحاديث عن أحد من أولئك المتقدمين الذين لا يقبلون حكم المتأخرين، معنى هذا تجميد علم الحديث وتعطيل أحاديث الرسول ﷺ، وعدم استمرارية هذا العلم الشريف".

لكن الذي نقل للشيخ حرف الكلم عن مواضعه وقال لا نأخذ عن المتأخرين شيئاً وهذا كلام لا يقوله عاقل فينسف جهد العلماء، وكذلك قضية التّدليس بالتواء، فكانت إجابات الشيخ موافقة في مضمونها لما يدعو إليه الشيخ حمزة مع بعض الفروق، والخطر كما قاله الشيخ تجميد علم الحديث وخدمة السنة بناء على ما نقل إليه من الافتراء.

■ رد الدكتور سليم الهلالي⁽¹⁾:

⁽¹⁾ مقال بعنوان: ردود العلماء على المليباري والسعد وأصحابهما، منشور بتاريخ 2008/01/24، على منتديات التصفية والتربية السلفية، أخذته يوم 2018/01/02 على الرابط التالي: <http://tasfia-tarbia.org/vb/showthread.php?t=1656>

- التّفريق بدعة وهذا كلام لا وزن له لأن علم الحديث كلّ بدعة.
- ليس لديهم حد في معرفة المرحلتين ودليل ذلك اضطرابهم وهذا له وجه حق لكن تحديد المرحلة بالزّواية فاصل قوي جدا وغيره حدد برأس الثّلاث مائة ومن جهة أخرى هذا بدعة وهذا تناقض صريح.
- من هم أهل العلم القائلين بذلك؟ وقد ذكر الشيخ أمثلة عديدة، ويبدو أن الدكتور سليم لم يقرأ بحوث القائلين بل جاءه الخبر فقط، وإذا ثبت هذا فهذه منقصة ثمّ أن الاجتهاد لا يتطلب أن يسبقه قائل.
- المتأخرون لم يأتوا بمصطلحات من عندهم لكنهم جمعوا ورتبوا ما تركه الأقدمون.

لكن الإشكال الذي طرحه القائلون بالتّفريق أنّ المتأخرين ضيقوا ما وسعه النّقاد التزاما بالتّعريف الخاضعة لعلم المنطق، وأحدثوا مصطلحات ولم يبينوا أنّها ليست من عصر الزّواية وكذلك عدم ترتيب علوم الحديث على شكل موضوعات يجمع فيها المتشابه مما أنتج تناقضا صريحا في مسائل عديدة كقضية زيادة الثقة⁽¹⁾ وفوائد المستخرجات⁽²⁾ وكذلك أنواع الأخطاء التي جعلوها قسيمة للعلة.⁽³⁾

المطلب الثّاني: التّجديد في طريقة عرض وتدرّس علوم الحديث

لقد تبوأ علم الحديث مكانة عظيمة لدى علماء المسلمين قديماً وحديثاً على اختلاف تخصصهم العلمي، وتوجههم الفكري، وحفزهم ذلك إلى خدمة هذا العلم الشريف، حتى تسابقوا إلى نيل الشرف بخدمته، وانخرطهم في صفوف المؤلفين فيه، فكثرت الكتب في علم الحديث مع تنوع الأساليب في طرح مسائله وشرح مصطلحاته وترتيب أنواعه، حتى وصل إلينا هذا العلم جامعاً بين الأصالة والتّجديد، وشاهداً لمراحل تطوره حسب تغير الأعراف العلمية، وحاملاً في طياته

(1) ينظر: الحديث المعلول، حمزة المليباري، ص 150 وما بعدها.

(2) ينظر: الاستخراج في كتب المصطلح، حمزة المليباري، ص 262-269.

(3) ينظر: الحديث المعلول، حمزة المليباري، ص 142 وما بعدها.

جهود الأئمة في مختلف العصور في مجال حفظ السنة النبوية. فرحم الله جميع أئمتنا، وجزاهم عنا خير الجزاء، وجعلنا خير خلف لخير سلف. ولا ينبغي أن يكون إجلالنا لعلمهم وإخلاصهم دافعاً إلى التقليد والتقليد والتقليد، ومانعاً من التهور بواجبنا ودورنا في خدمة هذا العلم بما تقتضيه مستجدات عصرنا، لا سيما حين نلحظ بعض أهل عصرنا يسيء استخدامه، ويخلط فيه بين مرجعه الأصول ومصادره المساعدة، حتى أصبحت عنده لغة المحدثين التقاد في نقد الأحاديث مجهولة، ومنهجهم في الجرح والتعديل غير معروف، وطريقتهم في تلقي الأخبار وروايتها وضبطها غير مألوفة مع أن كتب مصطلح الحديث من طليعة الكتب التي يهتمون بدراستها.

ولذلك يكون من الواجب أن نبحث عن أسباب تلك السلبيات، ونقوم بتوعية شبابنا بخطورة آثارها، حتى نتفق جميعاً على تحديد ما يلائمها من العلاج، والعمل الجاد في سبيل ذلك، ومن ثم يتصل آخرنا بأولنا بتشييد ما بنوا، وبالتالي نكون قد قمنا بتدوين تاريخنا بالبناء المعرفي والعطاء العلمي المتجدد.

إنّ متبع كتب المصطلح بدقة بالغة يلحظ شيئاً مهماً؛ قد يكون أحد أسباب تخلفنا عن منهج المحدثين في تصحيح الأخبار وتعليقها، وهو أن كثرة المؤلفين في علوم الحديث، وتنوع أساليبهم في طرح مسائلها وترتيبها بتنوع تخصصاتهم العلمية، أدى إلى تشتت المصطلحات واختلاف الأقوال في أحكامها، وتداخل الآراء بين أئمة الحديث وأئمة الفقه والأصول في تحرير راجحها، وحتى في تقسيم علوم الحديث، وتعريف أنواعها، إلى أن صار محتواها معقداً عموماً، لا سيما حين كانت تعريفات المصطلحات مصاغة وفق قواعد علم المنطق، وأصبحت لغة المنطق هي المستخدمة في كتابة هذا العلم الشريف غالباً، بعيداً عما يألّف أهل عصرنا من الأساليب والأمثلة.

وعلى الرغم من جَمْع كتب المصطلح ما يتصل بمنهج المحدثين دون تقصير من أصحابها، إلا أن استيعاب هذا المنهج لم يتحقق لدى كثير الباحثين لعدم مراعاة ما سبق ذكره آنفاً عند دراستها.

وإذا كانت مناهج التدريس قد تعرضت للتجديد وفق ما تقتضيه المراحل الزنية التي مرت على الأمة في طول تاريخها، فإن مناهجنا اليوم في تدريس علوم الحديث يجب النظر فيها، لنجددها حسب ما يقتضيه عصرنا، دون أن يمس ذلك شيئاً من العلم ومصطلحاته، وبالتالي يستفيد الطالب من جهود السابقين جمعياً، مع التمييز بين مناهجهم⁽¹⁾.

لقد تكلم الدكتور حمزة عن ضرورة التجديد في تدريس علوم الحديث فطرح تساؤلاً: "هل هناك خلل في دراسة علوم الحديث وتدريسها؟"⁽²⁾ قال: "وحيث نتبع جهود المعاصرين في خدمة السنة، ومنهجهم في الدفاع عنها نجد آثار الخلل المنهجي في دراسة علوم الحديث وتدريسها واضحة جلية، فإنهم يصححون الأحاديث ويحسنونها ويضعفونها بناء على ظواهر السند وحال روايتها وألقابهم العامة، وذلك يعد من أظهر أنواع الانحراف المنهجي في خدمة السنة والدفاع عنها... ويعتقدون أنه هو المنهج الأسلم، وأنه منهج النقد بعينه، والواقع أن هذا الأسلوب في التصحيح والتضعيف انزلاق خطير"⁽³⁾.

وذكر مجموعة من قواعد تدل على ذلك كقبول زيادة الثقة، وتقوية الحديث الضعيف بالمتابعات والشواهد من غير رواية المتروكين، ووصفها بأنها أشبه

(1) علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، حمزة الملباري، ص3.

(2) زيادة الثقة في كتب المصطلح مع ملحق التجديد في علوم الحديث، حمزة الملباري، ص96.

(3) المرجع نفسه، ص115.

بالقواعد الرياضية عملية التصحيح والتّضعيف بناء على مراتب الرّواية في الجرح والتّعديل⁽¹⁾.

وبين خطورة هذا السلوك في ظهور أحكام فقهية وعقدية وسلوكية بناء على التّصحیح، أو نسف تلك الأحكام بناء على التّضعيف، فيُحدِث شرخاً في المجتمع المسلم الذي استقر على تلك الأحكام أو ترك الأخرى منذ قرون⁽²⁾.

وذكر كلاماً للمحققين من محدثي عصر ما بعد الرّواية يرفعون راية التّقليد والتّبعيّة وعدم الاعتراض-خاصّة إذا اتفقوا-للمحدّثين النّقاد لما توفر عندهم من معلومات ولما امتازوا به من علم وتقوى⁽³⁾.

ثمّ حدد الخلل في نقاط فقال:

- تناول كثير من كتب المصطلح للتّعريفات بضوابط المنطق، وعدم الإشارة إلى سعة اطلاع المتقدمين وأبعادها النّقدية.
- عدم تلبية الأمثلة لحاجة الدّارس بل ترتبط بفهم التعريف وهو نوع من الدور عند المناطقة.
- عدم التنبيه على اختلاف المناهج، وأن بعض المصطلحات لها وسع في الإطلاق أو محدثة في عصر ما بعد الرواية، وكثير منها لست محل اتفاق، وهذا يؤدي بدوره لخلط كبير بين المناهج وتشويه لمعنى المصطلحات، كمصطلح العلة الذي أصبح قسيماً لجزئياته الشاذ والمنكر والمقلوب...⁽⁴⁾.

(1) ينظر: زيادة الثقة في كتب المصطلح مع ملحق التجديد في علوم الحديث، حمزة الملباري، ص 116، 117.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 118.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 119-121.

(4) ينظر: الحديث المعلول، حمزة الملباري، ص 150-247.

- الجمع بين المفترق والتفريق بين المجتمع، وتضييق الواسع وتوسيع الضيق، كتشبيت المصطلحات المترابطة تحت عنوان واحد يظنّ الدّارس أنّها لا علاقة بينها⁽¹⁾.
- توقف محاولات التجديد التي يتطلبها عصرنا، وانعدام عرض المصطلحات على تطبيقات النقاد من الحديث أو الرجال ولذلك بقيت المفاهيم مشوهة لحد ما.
- واقتراح حلولاً:
- إرجاع الأمور لمجراها الحقيقي واعطاء المتقدمين والمتأخرين ما قعدوا وعدم الخلط بين مناهجهم.
- ترتيب مسائل واصطلاحات علوم الحديث حسب الوحدات الموضوعية وإبراز الصّلة بينها حتى نتجنب التّناقض.⁽²⁾
- توضيح وتيسير معاني المصطلحات بلغة عصرنا حتى يسهل تناولها دون التقييد بالمنطق⁽³⁾.
- استعمال أمثلة واقعية كما نعيش نحن قضية التحقق من الخبر.
- عدم تحديد مرجعية لعلوم الحديث بل نحلل ونتجنب الأخطاء إن وجدت حتى لا نأخذ الأخطاء مسلمات.⁽⁴⁾

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 150 وما بعدها.

(2) ينظر: نظرات جديدة، حمزة الملباري، ص 39-50.

(3) ينظر: المرجع السابق، ص 21-38.

(4) ينظر: زيادة الثقة في كتب المصطلح وملحق الأصالة والتجديد في علوم الحديث، حمزة الملباري، ص 122-125.

ثمّ قدم الدكتور حمزة أنموذجا لدراسة وتدريس علوم الحديث قال: "وصف علوم الحديث: إن علوم الحديث عبارة عن جملة من القواعد التي تمخضت عنها جهود المحدثين النقاد في المجالات الآتية وهي:

- نظم تعليم الحديث.
- نقد الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً.
- نقد روايتها جرحاً وتعديلاً.
- فقه الحديث ومعرفة المقصود منه.

ثمّ قام المتأخرون بتنظير تلك القواعد وجمعها في أطر المصطلحات وتعريفاتها المصاغة طبقاً لقواعد علم المنطق، وينبغي هنا أن نركز على نقاط مهمة تضمنتها هذه الجمل، بعضها يتصل بمصدر علوم الحديث، والأخرى بمحتواها، وهي كالآتي: النّقطة الأولى: الذي قام به المتأخرون في مجال علوم الحديث هو جمع ما تفرّق في كتب النقاد من نصوص ومصطلحات، ثم تحديد معانيها وضبط مدلولاتها، بوضع تعريفات لكل منها، منضبطة بقواعد المنطق، وبأسلوب ألفه معاصروهم، حتى استقرت تلك المصطلحات، بحيث إذا أُطلق لفظٌ أو مصطلح لا يتبادر إلى الذهن إلا ذاك المعنى المحدد، لعلّ من أهم فوائد تركيز الطالب على هاتين النّقطتين، والفصل بينهما على النّحو السّابق، اعتبار ما ألفه المتأخرون والمعاصرون من كتب المصطلح مصادر مساعدة لعلم الحديث، دون اعتبارها منابع أصيلة له، وبالتالي تكون تعريفاتهم ونصوصهم وترجيحاتهم مما يجب عرضه على تطبيقات النّقاد ليتم تحديد معنى المصطلحات التي استخدمها المحدثون النّقاد، ومنهجهم في نقد الحديث وتعليقه، وذلك لئلا تكون ثقافتنا ناقصة وقاصرة من جراء الخلط بين المرجع الأصيل وبين المصدر المساعد والخلط بين المناهج ومحاكمة المتقدمين بمفاهيم المتأخرين.

النقطة الثانية: كل ما تتوقف عليه معرفة صحة الحديث وضعفه، من قواعد وضوابط تعتبر من أهم أنواع علوم الحديث، إلى جانب الجرح والتعديل، وطرق التحمل والأداء.

النقطة الثالثة: ما يتوقف عليه فقه الحديث من قواعد وضوابط يعد أيضاً من أهم مفردات علوم الحديث، وليس ذلك دخيلاً.

الأدلة على ذلك من نصوص الأئمة: فيما يلي من نصوص الأئمة ما يؤكد على أهمية التركيز على تلك النقاط الأربع:

قال الإمام مسلم- فيما يخص النقطة الأولى: "واعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفون بها دون غيرهم... وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم، ويميزونهم، حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح"⁽¹⁾.

وقال الحافظ ابن كثير:- "أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة، والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذباً، أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم"⁽²⁾.

وقال الحافظ ابن حجر:- "هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلماً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غائصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً للمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبه، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله تعالى فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه، دون غيرهم ممن يمارس ذلك..."⁽³⁾.

(1) التمييز، الإمام مسلم، ص218.

(2) اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث، ابن كثير، ص79.

(3) النكت على مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، 711/2. والباعث الحثيث شرح اختصار علوم

الحديث، ابن كثير-أبو الأشبال أحمد محمد شاکر، ص64.

وفيما يخص النقطة الأولى والثانية يقول السخاوي:- "ولذا كان الحكم من المتأخرين عسراً جداً، للنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبخر في علم الحديث والتوسع في حفظه، كشعبة والطقان وابن مهدي ونحوهم وأصحابهم؛ مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابهم: مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي ولم يجر بعدهم مساوٍ لهم ولا مقارب، فأيده العلائي"⁽¹⁾.

وأما فيما يخص النقطة الثالثة والرابعة فقد قال الإمام الحاكم:- "النوع العشرون من هذا العلم (يعني علوم الحديث) بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقاناً ومعرفة لا تقليداً وظناً - معرفة فقه الحديث؛ إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشيعة"⁽²⁾.

وقال الحافظ ابن حجر:- "فالحق أن كلاً منهما (يعني معرفة فقه الحديث ومعرفة صحته وضعفه) في علم الحديث مهم لا رجحان لأحدهما على الآخر، نعم لو قال: الاشتغال بالفن الأول (يعني فقه الحديث) أهم كان مسلماً مع ما فيه، ولا شك أن من جمعها حاز القدر المعلى، ومن أخل بهما فلا حظ له في اسم المحدث"⁽³⁾.

وقال الإمام علي بن المديني:- "التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم"⁽⁴⁾.

وقال الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية: "إنَّ العالم إذا لم يعرف الصَّحيح والسقيم والناسخ والمنسوخ من الحديث لا يسمى عالماً"⁽⁵⁾. وقليلاً ما يتذكر

⁽¹⁾ فتح المغيث، السخاوي، 237/1. وتوضيح الأفكار، الصنعاني، 344/1. والنكت، ابن حجر العسقلاني، 604-605/2.

⁽²⁾ معرفة علوم الحديث، للحاكم، ط4، منشورات دار الآفاق الجديدة / بيروت، ص63.

⁽³⁾ النكت على مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، 230/1.

⁽⁴⁾ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمي، 320/1، رواه الرامهرمي عن زنجويه عن البخاري عن ابن المديني.

⁽⁵⁾ معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص60.

أهل عصرنا دور علماء الحديث في الجوانب الفقهية التي برعوا فيها، كعلماء أهل الرأي، وسبب ذلك يعود بقدر كبير إلى خلل في تدريس علوم الحديث، وقلة اهتمامنا في بلورة صلتها بالجوانب الفقهية، مع كونها من أهم مفرداتها. وعلى كلّ فتحديد محتوى علوم الحديث وترتيب مفرداتها وأنواعها على وحداتها الموضوعية، ومعرفة مرجعيتها الأصيلة، وتمييزها من مصادرها المساعدة، فوائد عظيمة، ومن أهمها إبعاد الطالب عنخلطه بين مناهج مختلفة، وإبعاده عن تقليده لغير أهله فيما يأخذه من مسائل ذلك العلم.

فوائد علوم الحديث:

بعد أن تأكدنا من أن مرجعية هذا العلم هي التطبيقات العلمية لنقاد الحديث وما صدر عنهم في أثنائها من النصوص، وأن ما يتوقف عليه معرفة صحة الحديث وضعفه، ومعرفة أحوال الرواة، وطرق التحمل والأداء، ومعرفة فقه الحديث، كل ذلك يشكل مفردات علوم الحديث، يحسن بنا أن نحدد أهم فوائد دراستها، وهي ما يلي:

- معرفة منهج المحدثين النقاد في نقد الأحاديث ورواياتها.
- احترام نقاد الحديث فيما صدر عنهم من الأحكام، وتقليدهم فيها.
- فهم مصطلحاتهم، وما تضمنته من الأبعاد النقدية.
- الوقوف على سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته في ضوء منهج علمائها.

■ تقليص وجوه الاختلاف بين فصائل الأمة الإسلامية، وتضييق فرص الانشقاق، علماً بأن كثيراً من الاختلافات الفقهية وغيرها يعود سببها إلى تساهل بعض العلماء في التصحيح، أو تشدد الآخرين في التضعيف، متجاوزين في ذلك قواعد النقد المنبثقة من جهود المحدثين النقاد.

أنواع علوم الحديث وتوزيعها على الوحدات الموضوعية:

يمكن أن نوزع أنواع علوم الحديث جمعها تحت أربع وحدات موضوعية رئيسية، وهي كما يلي:

- 1- علم الرواية.
- 2- قواعد التصحيح والتعليل.
- 3- علم الجرح والتعديل.
- 4- فقه الحديث.

ويتنسيق أنواع علوم الحديث على هذا النمط، من غير تفريق بين المشترك في المعنى والحكم، وذكر بعض منه في موضع، وآخر في موضع قد يتباعدان، كما هو الحال في كتب المصطلح عموماً، فإن كثيراً من العقد والشبه التي تكتنف هذا العلم تتبدد تلقائياً، ويصبح منهج المحدثين في نقد الأحاديث واضح المعالم لدى الجميع.

الوحدة الأولى: تحوي هذه الوحدة-وهي علم الرواية-المسائل التالية: طريق تحمل الحديث، وكتابة الحديث، وضبط الكتاب، ورواية الحديث وشروطها، ومعرفة آداب المحدث، ومعرفة آداب طالب الحديث، ومعرفة علو الإسناد ونزوله. وهي تلقي أضواء كاشفة على كثير من الحيثيات التي يعتمد عليها نقاد الحديث في التصحيح والتعليل والجرح والتعديل، ومن هذه الجهة تظهر الأهمية الكبيرة في دراستها اليوم ضمن مادة علوم الحديث.

الوحدة الثانية: تحوي هذه الوحدة - وهي قواعد التصحيح والتضعيف - الأنواع الآتية: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمدلس، والمرسل، والمنقطع، والمعلق، والمعضل، وزيادة الثقة، والعلة، والشاذ، والمنكر، والمقلوب، والمدرج، والمصحف، والمضطرب، والموضوع.

وتنقسم هذه الأنواع إلى ثلاث نقاط حسب الوحدة الموضوعية فيها. وسيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى.

والوحدة الثالثة: تضم الوحدة الثالثة - وهي علم الجرح والتعديل - ما يلي: رواة الحديث، وطبقاتهم، والصحابة، والتابعون، وأتباع التابعين، وشروط قبول الرواية: العدالة، والضبط، وما يختل به كل من العدالة والضبط، والبدعة وأثرها في العدالة، والضبط، وما يختل به كل من العدالة والضبط، والبدعة وأثرها في

العدالة، والجهالة، وأثرها في رد الحديث، والكذب، وأثره في العدالة، وصيغ الجرح والتعديل، وتعارض الجرح والتعديل، وأسباب ذلك، وعلماء الجرح والتعديل، ومصادر هذا العلم.

وتجدر الإشارة إلى أن علم الجرح والتعديل من أهم النتائج التي تمخض عنها جهد المحدّثين في نقد الأحاديث، تصحيحاً وتعليلاً.

الوحدة الرابعة: تضم الوحدة الرابعة ما يلي: معرفة الناسخ والمنسوخ في الحديث، ومشكل الحديث ومحكمه، وغريب الحديث، ومعرفة مناسبة الحديث وأسباب وروده.

وهذه المسائل التي طبقها المحدّثون لمعرفة فقه الحديث ينبغي أن ندمجها في مفردات علوم الحديث، حتى يترسخ في ذهن الطالب مدى اهتمام المحدّثين النقاد بالجوانب الفقهية للأحاديث، وهي التي تطورت فيما بعد حتى استقلت بعلم أصول الفقه⁽¹⁾.

المطلب الثالث: التّجديد في تعريف بعض المصطلحات

من الأمور التي سبق أن أشار إليها الدكتور حمزة تحرير معنى المصطلحات كما كانت عند المتقدمين وذكر الاصطلاحات التي أطلقت بعد عصر الرواية مع عدم تضييق الموسع ولا توسيع المضيق ودرس أمثلة على ذلك حتى لا يكون كلامه مجرد دعاوى فارغة أو حالات بسيطة لا تعدوا أن تكون مؤثرة لدرجة التفريق بين منهجين هذه الأمثلة غاض غمارها واصطبر معانيها الشاملة كما وضعها النقاد مع تطبيقاتهم التي تزيل الغبش والإشكال التي نتجت في أذهان المتأخرين لما عزلوا المصطلح عن جانبه التّطبيقي.

المتبع لكتب مصطلح الحديث يجدها كلها تحرير للمصطلحات وفق ضوابط المنطق بعيدة عن تحرير المسائل الحديثية في ضوء تطبيقات النقاد حتى ارتسم في

⁽¹⁾ علوم الحديث في ظل تطبيقات النقاد، حمزة المليباري، ص 7.

أذهان المثقفين أن علم الحديث هو مصطلحات تحفظ وتطبق كقواعد رياضية لا وزن للمحدثين إذا كانت بهذا الشأن ولا قيمة لعلوم الحديث ولا حقيقة للهالة المعطاة للمحدثين إذا كان علم الحديث بهذه البساطة ومما أدى للانتقادات من قبل خصوم الإسلام ورأوه علما سهلا بسيطا.

مصطلح الحسن: ذكر الحافظ ابن الصّلاح هذا المصطلح قسيما للصحيح⁽¹⁾ وتبعه من جاء بعده وأقره ثم حاكموا كلام المتقدمين وفق ما عرفه المتأخرون منضبطين بقواعد المنطق كما هي شروط الحدود عندهم أليس هذا تغاير للمقصود في حق النّقاد.

ذكر الحافظ ابن الصّلاح تعريف الخطابي والترمذي وابن الجوزي ثمّ عقب عليها وقال: كلّ هذا مستهيم لا يشفي الغليل وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن عن الصحيح فإن ظاهر ما ذكره منطبق على الصحيح وأما قول ابن الجوزي فلا يشمل كافة أفراد الحسن... وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواضع استعمالهم فتنتج لي واتضح أن الحديث الحسن....⁽²⁾

فالحافظ ابن الصّلاح اضطره تحقيق الشروط التعريف المنطقي لرفض التعريفات السابقة ثم حمل وتقسيم كلام من سبقه وتفسيره وتنزيله على قسمين قسم نزل كلام الترمذي عليه وهو الحسن لغيره ونزل كلام الخطابي على الحسن لذاته والحقيقة أن الترمذي يقصد اصطلاحا خاصا بسننه لذلك قال عندنا وفي كتابنا هذا ولم يقل عند المحدثين وليس قصد الترمذي تعريف الحديث الحسن الذي كان عند النّقاد على عدة أنواع من الحديث قال الشّيخ حمزة: لقد تبعت

⁽¹⁾ يرى الشّيخ حمزة أنّ الحسن منه هو صحيح وليس قسيما له وإن كان أقل من الصّحيح المعروف. ينظر: علوم الحديث في ظل تطبيقات النّقاد، حمزة المليباري، ص120.

⁽²⁾ مقدمة ابن الصّلاح، ابن الصّلاح، ص19.

كلام البخاري فوجدته يطلق الحسن على الصحيح والضعيف الذي لم يكن مردودا ولا منكرا وعلى المتوسط بينهما لكن الاستخدام الأكثر في المقبول الذي لم يرتق إلى الصحيح ولم ينزل إلى درك الواهي المردود وضرب على ذلك ستة أمثلة توضيحية⁽¹⁾.

حكى الخلال أنّ الإمام أحمد سئل عن حديث نقض الضوء بمس الذكر فقال أصح ما فيها حديث أم حبيبة وسئل عن حديث بسرة فقال صحيح قال الخلال وسئل أحمد عن حديث أم حبيبة فقال حسن والحسن لا يكون أصح من الصحيح⁽²⁾ ولو فسر ابن الصلاح التعاريف على منهج المتقدمين في التوسيع والمعنى اللغوي لما وقع إشكال ولما اضطر لكل ما فعله.

مصطلح الاستخراج: ناقش الشيخ الدكتور حمزة هذا المصطلح ونبه لقضايا دقيقة جدا ما كانت لتظهر لو بقينا على المعنى المحدود جدا لمفهوم الاستخراج الذي يحص كتابا معينا قال السخاوي: أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلا فيورد أحاديثه حديثا حديثا بأسانيد لنفسه غير ملتزم فيها ثقة الرواة وإن شذ بعضهم فجعله شرطا من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه أو شيخ شيخه ولو في الصحابي كما صرح بعضهم⁽³⁾.

لكن الاستخراج عمل عليم بأبعاد نقدية وهو سبب تأليف مصادر الحديث الأصيلة قبل أن تظهر المستخرجات الخاصة وهو دليل نهضة الرواية في تلك العصور ثم يقصر المتأخرون الاستخراج عليها حتى أصبح آخر المنتوج وهو فرع دليلا على معنى المصطلح فتغيب الأبعاد النقدية وتظهر الانتقادات.

(1) ينظر: نظرات جديدة، حمزة الملباري، ص 25-28.

(2) النكت، ابن حجر العسقلاني، 1/424-426.

(3) فتح المغيب، السخاوي، 1/39.

والمتتبع لعمل المحدثين يجد الكتب القديمة كلها استخراج لكن ليس لكل الأحاديث مع الزيادة عليه كالسنن الكبرى للبيهقي (ت458هـ) وشرح السنة للبعثي (ت516هـ) والناسخ والمنسوخ للحازمي (ت584هـ) وكتب المشيخات والبرامج والأثبات مما اشتهر في المرحلة الثانية وكذلك كتب التراجم كتهذيب الكمال للمزي (ت742هـ) والسير للذهبي (ت748هـ) وغيرها ممن اهتم بالموافقة والبدل والمصافحة ومن خلال تتبع كتب الصحاح السنن والمصنفات والمسانيد نجدها قائمة على الاستخراج، فيروي أصحابها الأحاديث بأسانيدهم الخاصة طلبا للاستقلال بالسند والعلو يلتقي مع السابق في أحد شيوخه أو مخرج حديثه لكنها لا تشرح كيف أخرج السابق حديثه وعمن رواها كما تفعل كتب المستخرجات.⁽¹⁾ لذلك نفسر كلام الدراقطني: وأي شيء صنع مسلم إنما أخذ كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجا وزاد فيه زيادات.⁽²⁾ وغيرها من المصطلحات كالمكرر والشاذ والصحيح وحسن صحيح.

المطلب الرابع: التجديد في منهج دراسة الأحاديث.

يطرح الدكتور حمزة فكرته هذه في عدة كتب من مؤلفاته لكن جاءت أتم وأشمل في كتابه كيف ندرس علم تخريج الحديث متعاوننا مع الدكتور سلطان العكايلة فيقول: وإذا كانت الفائدة من دراسة مادة التخريج للأحاديث هي حصول الطالب على منهج علمي صحيح في البحث والتفكير والحوار والتعقيب فإن طرح هذه المادة يجب أن يكون بأسلوب علمي من شأنه تمكين الطالب من تحقيق تلك الفائدة مما يدعو إلى ضرورة تطوير طرق تدريسها بعيدا عن التقليد المتمثل في تعريف

⁽¹⁾ ينظر: نظرات جديدة ومعه ملحق الاستخراج في المصطلح ص 253-257. وكيف ندرس علم تخريج الحديث، حمزة الملباري، وسلطان العكايلة، ص 17-26.

⁽²⁾ هدي الساري، ابن حجر، ص 14.

الطالب بوسائل كشف مواضع الحديث من مصادره المتنوعة وترجمة الرواة والوقوف على مناهج كتب الحديث والتراجم وتشجيعه على حفظ المعلومات المتعلقة بذلك وهذه كلها أمور شكلية يستطيع الطالب أن يقوم بها بممارسة وقراءة ذاتية أو برمجة حاسوب وهذا ما عُنيت به جل كتب التخرير⁽¹⁾.

واقترح الدكتور حمزة وزميله سلطان لدراسة التخرير طرحا جديدا يمكن الطالب من بلورة نظريته العلمية نحو الأحاديث مما ينتج ثمرة طيبة لدراسة الأحاديث النبوية وقسمهما إلى ثلاثة مراحل.

المرحلة الأولى: يكشف الطالب مواضع الحديث من المصادر الأصلية المختلفة سواء بالفهارس الحديثية أو الحاسب الآلي وهذا عمل في.

المرحلة الثانية: يقارن بين الأحاديث المجموعة بأسانيدھا المتنوعة لرصد الاختلاف أو الاتفاق سندا وامتنا ويوظف نصوص النقاد في معالجة ذلك الخلاف ويصنفه علميا حتى يعطي فكرة مؤسسة حول ملابسات الرواية وحكم النقاد عليها.

المرحلة الثالثة: يترجم الطالب الرواة بشكل منهجي وذلك بطرح الأسئلة التالية:

لمن يترجم؟ متى يترجم لهم؟ كيف يترجم لهم؟

وهذا كله لا بد له من فصلين دراسيين حتى يزاوج بين النظرية والتطبيق حتى يتمكن طالب العلم.⁽²⁾

وأعطى المؤلفان أمثلة لكل مرحلة تبين دقة علم التخرير وأهميته في التصحيح والتضعيف وفي الجرح والتعديل وكيفية استعمال المصادر والمراجع الحديثية المختلفة والاستفادة منها.

(1) كيف ندرس علم تخرير الحديث، حمزة المليباري، وسلطان العكايلة، ص 7 و 8.

(2) كيف ندرس علم تخرير الحديث، حمزة المليباري، وسلطان العكايلة، ص 9-10.

وكذلك في مبحث الصحيح أبداع في تعريف الصحيح بمعناه الواسع والأسس التي يصحح عليها العلماء الحديث ولخصها فيما يلي:

1. إذا توفرت في الحديث:
 - عدالة راويه ويقصد العدالة الدينية.
 - اتصال سنده.
 - سلامته من الشذوذ والعلة.
 فالحديث صحيح ولو كان الزاوي ضعيفا.
2. منهج المحدثين في التصحيح هو التأكد من موافقة الحديث للواقع أو التفرد بما له أصل من خلال القرائن.
3. الجرح والتعديل ليس هو الأساس في التصحيح والتضعيف بل هو نتيجة نقد المرويات.
4. معنى سلام الحديث من الشذوذ والعلة هو ألا يكون مخالفا للواقع ولا غريبا له أصل.
5. مهمة التصحيح من اختصاص المحدثين النقاد.
6. قد يعول على ثقة الراوي إذا صعب على الناقد معرفة الواقع الحديثي.
7. قد يكون ما رواه الضعيف صحيحا وما رواه الثقة ضعيفا والمتوسط بينهما أولى في ذلك.
8. إذا اتفق النقاد على تصحيح حديث أو تضعيفه فعلينا أن نسلم لهم لوجود خلفية علمية حديثية وتاريخية غير متوفرة لدينا.

9. عملية التصحيح مهمة علمية شاقة لا يستطيعها إلا من ملك خلفية علمية واسعة تؤهله لمعرفة الوقع الحديثي والعملي لا حافظ مصطلحات⁽¹⁾.

المطلب الخامس: التجديد في تفسير آراء على خلاف ما توارث الناس

ليس من السهل التحدث في قضية استقر فيها الرأي منذ ثمانية قرون على أن المقصود بها أمرا معيناً سواء وافقه العلماء أو خالفوه في النتيجة حسب التفسير المتفق عليه، لكن أن تأتي لتعطي تفسيراً مغايراً نهائياً لما فهمه كل من سبق هذه تحتاج إلى تحقيق كبير وتحريراً دقيقاً وشجاعة مفرطة وجرأة لا حد لها وثقة كبيرة في النفس وعلم جليل وتحمل مسؤولية القرار والتفسير مع عدم التقليد والتحليل الدقيق وإعداد ردود على التساؤلات المتوقعة.

وقد قام الشيخ حمزة بتفسير رأي الحافظ ابن الصلاح في مسألة غلق باب التصحيح مثل غلق باب الاجتهاد، والحافظ ابن الصلاح لم يكن محدثاً عادياً، بل جمع كلام من سبقه ورتبه واجتهد فرجح وزاد فأبدع، فتحدث عن مسألة التصحيح وتعرس ذلك في تلك الحقبة، فألف الشيخ حمزة كتاباً سماه (تصحيح الحديث عند ابن الصلاح) يشرح ويحلل هذه القضية فيه مع أدلة قوية يدعنها لها كل منصف قرأ الكتاب بتجرد ونيته الوصول للحقيقة وسأضع فكرته باختصار في هذا المطلب.

قال الحافظ ابن الصلاح: إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار

(1) ينظر: علوم الحديث في ضوء تطبيقات النقاد حمزة المليباري، ص 13. وينظر: سؤالات حديثية، حمزة المليباري، ص 43-44 و 56-57 و 60 و 66-69 و 98-100 و 105-108 وغيرها.

الأسانيد لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عريا عما يشترط في الصّحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فأل الأمر إذا في معرفة الصّحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التّغيير والتّحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من أسانيد خارجا من ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة زادها الله شرفا آمين.⁽¹⁾

مستجدات عصره وأثرها في معرفة الصّحيح والحسن:

قال الدكتور حمزة قبل التحليل لأبد من تبين ملابسات وأعراف الشؤون التعليمية في تلك الفترة وهي مرحلة ما بعد عصر الرواية وجدت فيها أعراف خاصة منها ظاهرة الاعتماد على الكتب بالأسانيد، ولذلك وضعوا ضوابط جديدة تحفظ بها دواوين السنة، منها إثبات تحمله للعلوم والكتب عن المشايخ، وكانت هذه تنقل بالأسانيد لا يشترط فيها ما كان يشترط في المرحلة الأولى بل يكفي أحقيتهم وأهليتهم لرواية المصنفات وستر حالهم.

وكان المحدثون يحرصون على أسانيد بينهم وبين المصنفات مع السماعات ويدونونها في كتب تسمى المعجم والأثبات والمشیخات، أو الأجزاء أو الفهارس، وهذه الأسانيد لا تخلو من وجود خلل جراء التساهل، وقد كان بعض محدثي المرحلة الثانية كلما ظفروا بعوالي تمر بأصحاب الصحاح والدواوين الأخرى حرصوا على تسجيلها في مشيختهم أو ألفوا فيها كتباً خاصة كعوالي هشام بن عروة ليوسف بن خليل 555هـ.

وضرب الشيخ حمزة أمثلة يبين الخلل الموجود في الأسانيد:

⁽¹⁾ مقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، ص 83.

النوع الأول: الذي أخرجه أحد المصنفات المشهورة وصححه: أخرج حديثا للحافظ الذهبي فيه أحد عشر رجلا، وهو حديث رواه البخاري لكن في سند الذهبي سماع شيخه أبي جعفر من أبي علي الحداد حضورا أي قبل التمييز، ولو كان هذا الوصف عند القدامى لعدّوه انقطاعا، وهنا يأتي كلام الحافظ ابن الصلاح ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عريا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان وضرب عدة أمثلة أخرى في أسانيدنا خلل.

النوع الثاني: من الأمثلة لم يمر على الكتب المشهورة ولا صححه أحد: أخرج الذهبي حديثا في سنده اثنا عشر رجلا، ثم قال الذهبي بعد روايته: رواه ثقات وهذا من الأفراد لم يخرجوه في كتب الستة وهذا السند لم يمر بالكتب المشهورة ولم يحكم عليه أحد من السابقين بالصحة، فتعسر تصحيحه بناء على هذا السند لخلل وهو الانقطاع بين راويين لأنه سمعه منه حضورا أي قبل سن التمييز.

ويقصد ابن الصلاح بالأجزاء تلك الكتب التي تجمع فيها أصحابها أحاديث سمعوها بأسانيد عالية وما كان من أحاديث رويت بهذه الطريقة، ومنها يظهر وجه تخصيص ابن الصلاح كلامه عن الأجزاء رغم شهرة التسميات الأخرى كالسنن والمسانيد لأنه لا يقصدها ولو قصدها لكان ذكرها أولى لأنه أشهر.

الخلاصة: تعذر في عصره تصحيح الحديث بناء على الأسانيد الطويلة استقلالا للأحاديث التي لا تمر على الصحاح أو صحح النقاد متنها ولو لم تمر على الصحاح لأن تلك الأسانيد الطويلة لا تخلو من خلل للتساهل الذي كان موجودا وتحتم ذلك لأنه لم يصبح عمدة ذلك السند والخلل غالبا ما يقع من جهة التحمل أو الأداء.

أمّا الأحاديث التي مرت على مصنفات الإسلام فيمكن التصحيح والتضعيف لأهل كل العصور لمن تأهل لتلك المهمة بناء على السند الموجود في المصنفات الأولى وليس للجزء الثاني من السند أهمية لأنه فيه خلل وقد يرد قوله حديثاً صحيح الإسناد فلا تناقض بينها لأنه يقصد بسند صحيح أحد أمرين:

■ -ظاهر السند كلهم ثقات.

■ الجزء الأول من السند أي الذي في عصر الرواية.

فابن الصّلاح يمنع تصحيح الأحاديث التي في الأجزاء بناءً على أسانيد الطويلة استقلالاً دون أن تروى في كتاب اشترط الصّحة أو صححها أحد النقاد مما يدل على رجاحة هذا الأمر أنه لم يذكر التّضعيف وهو مقابل للتّصحيح في الحاجة والقدرة ووفرة الشّروط، وكذلك لما ناقش الشاذ مثلاً ناقش كيفية التّصحيح وأو نفي الشّدوذ ولم يعترض المعاصرون لابن الصّلاح على هذا الكلام وبقوا سائرين في التّصحيح والتّضعيف، وما وقع الإشكال إلا عند النّوّوي والعراقي وابن حجر ومحاولة السيوطي الجمع بين ابن الصّلاح ومنتقديه والله أعلى وأعلم⁽¹⁾.

(1) ينظر: حاشية مقدمة ابن الصّلاح (تحقيق الفحل)، ابن الصّلاح، ص83.

الخاتمة:

وأختم مقالي بما توصلت له من نتائج:

- اختلفت عبارات العلماء في تعريفه حسب زاوية فكرهم وأجمع تعريف هو: هو العودة بالناس على ما كان عليه أمر الإسلام صافيا مع القضاء على البدع والمحدثات الضارة بالدين، وإحياء ما اندرس من الدين بجمع علومه وترميم ما انهدم وإدخال التحسينات عليه في متغيراته دون المساس بثوابته بوسائل ولغة تواكب العصر وتنزيل النصوص ومصادر التشريع على مستجدات الحياة.
- التجديد هو قول غالبية علماء المسلمين بمفهومه التابع من الإسلام رغم الاختلاف بينهم، ولا يلتفت لمن يأخذ أفكاره عن الغرب ليقول إن التجديد هو الانسلاخ عن الدين جملة وتفصيلا بعبارات ملتوية.
- مفهوم التجديد عند الدكتور حمزة في مجال علوم الحديث ينحصر في ثلاث نقاط:

- إرجاع الأمور إلى حقيقتها ومنبعها الأصيل حين تنحرف عنها تلك الأمور، وتصحيح المفاهيم حين تشوه، ونستأنس له بحديث «جددوا إيمانكم قيل يا رسول الله: وكيف نجدد إيماننا؟ قال أكثروا من قول لا إله إلا الله».
- توسيع معاني المصطلحات، وإضافة قواعد جديدة، من شأنها معالجة إشكالات تستجد، في سبيل حفظ السنة، دون المساس بما قعده أصحاب الاختصاص، كما حدث في عصر ما بعد الرواية، حين أدرك المحدثون ضرورة حفظ كتب التراث التي صارت هي المعتمدة لديهم في نقل الأحاديث، وقعدوا قواعد جديدة من أجل حماية تلك الكتب، وهي بعيدة عن التحريف والتصحيف والانتحال.
- تجديد وسائل تدريس علوم الحديث حسب الظروف والأعراف العلمية.
- التطبيقات الجزئية التي دعا الدكتور حمزة لتجديدها هي:
- علوم الحديث مرت بمرحلتين كبيرتين مرحلة الرواية ومرحلة ما بعد الرواية ولكل منها خصائص تميزها عن غيرها لكن هناك فترات بينهما في آخر

مرحلة الرواية وبداية مرحلة ما بعد الرواية كان تشابها كبيرا، بدأت تزول خصائص الأولى تدريجيا، والتفريق بين مرحلتين كبيرتين في مجال علوم الحديث مهم جدا لا ذم واحدة ومدح أخرى بل حتى نبتعد عن الخلط بين مناهج المحدثين ومجهوداتهم وتأصيلاتهم المختلفة فلا نقع في الخطأ بمحاكمة القديم بتقرير الجديد.

■ التّجديد في تدريس علوم الحديث ضرورة ملحة للأخطاء التّالية النّاتجة عن الخلط بين المرحلتين:

- تناول كثير من كتب المصطلح للتّعريفات بضوابط المنطق وعدم الإشارة إلى سعة إطلاق المتقدمين وأبعادها التّقدية.

- عدم تلبية الأمثلة لحاجة الدّارس بل ترتبط بفهم التّعريف وهو نوع من الدّور عند المناطقة.

- عدم التّنبية على اختلاف المناهج وأنّ بعض المصطلحات لها وسع في الإطلاق أو محدثة في عصر ما بعد الرواية وكثير منها لست محل اتفاق، وهذا يؤدي بدوره لخلط كبير بين المناهج، وتشويه لمعنى المصطلحات كمصطلح العلة الذي أصبح قسيما لجزئياته الشّاذ والمنكر والمقلوب وغيرها.

■ الجمع بين المفترق والتّفريق بين المجتمع وتضييق الواسع وتوسيع الضّيق ككتشيت المصطلحات المترابطة تحت عنوان واحد يظن الدّارس أنّها لا علاقة بينها.

■ توقف محاولات التّجديد التي يتطلّبها عصرنا، وانعدام عرض المصطلحات على تطبيقات النّقاد من الحديث أو الرّجال ولذلك بقيت المفاهيم مشوهة لحد ما.

واقترح حلولا:

■ إرجاع الأمور لمجراها الحقيقي وإعطاء المتقدمين والمتأخرين ما قعدوا وعدم الخلط بين مناهجهم.

- ترتيب مسائل واصطلاحات علوم الحديث حسب الوحدات الموضوعية وإبراز الصلة بينها حتى نتجنب التناقض.
- توضيح وتيسير معاني المصطلحات بلغة عصرنا حتى يسهل تناولها دون التقييد بالمنطق.
- استعمال أمثلة واقعية كما نعيش نحن قضية التحقق من الخبر.
- عدم تحديد مرجعية لعلوم الحديث بل نحلل ونتجنب الأخطاء إن وجدت حتى لا نأخذ الأخطاء مسلمات.
- ثم قدم الدكتور حمزة أنموذجا لدراسة وتدريس علوم الحديث قال: وصف علوم الحديث: إنّ علوم الحديث عبارة عن جملة من القواعد التي تمخضت عنها جهود المحدثين النقاد في المجالات الآتية وهي:
 - نظم تعليم الحديث.
 - نقد الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً.
 - نقد روايتها جرحاً وتعديلاً.
 - فقه الحديث ومعرفة المقصود منه.
- كذلك تحديد مفهوم المصطلحات ومثّلت باثنتين هما: الحسن والاستخراج ودعا الدكتور حمزة لتوسيع مفاهيمها حسب تطبيقات نقاد الحديث، حتى لا نقع في ردّ أو قبول أو تناقض تجاه لكلام النقاد، وأكثر ما سببه تضيق المصطلحات من فساد كحصر عملية الاستخراج النقدية التي هي مسلم المحدثين كلّهم وحصرها في بعض الكتب التي سميت بالمستخرجات.
- عرضَ طريقة لدراسة حديث بثلاث خطوات:
 - المرحلة الأولى: يكشف الطالب مواضع الحديث من المصادر الأصلية المختلفة.
 - المرحلة الثانية: يقارن بين الأحاديث المجموعة بأسانيدھا المتنوعة لرصد الاختلاف أو الاتفاق سندا ومتنا ويوظف نصوص النقاد في معالجة ذلك الخلاف ويصنفه علميا حتى يعطي فكرة مؤسسة حول ملابسات الرواية وحكم النقاد عليها.

المرحلة الثالثة: يترجم الطالب الرواة بشكل منهجي وذلك بطرح الأسئلة التالية: لمن يترجم؟ متى يترجم لهم؟ كيف يترجم لهم؟

■ وفسر مقالة الحافظ ابن الصلاح، التي ظلت قرون والعلماء يقولون أنّ ابن الصلاح سدّ باب التّصحیح والتّضعيف، ويبيّن أنّ مقصد الحافظ ابن الصلاح منع التّصحیح المبني على الأجزاء الحديثية، دون سبق أحد النّقاد لتّصحیحه سواء في كتاب له مشترط الصّحة فيه أو كلاما في أي كتاب آخر ودلّل على قوله بّكر ابن الصّلاح للأجزاء الحديثية وكر التّصحیح دون التّضعيف. وأوصي:

■ بالإكثار من المدارس العلميّة للتّجديد كالملتقيات والأيام الدّراسية وغيرها وتعميم نتائجها لتثقيف الأمة.

■ بالتّجرد الكبير وترك الخلفيات المؤثرة أثناء الدّراسة، حتى نصل للحق أو نحوم حوله.

■ بالاستفادة من كلّ جديد يخدم ديننا وأمتنا، واستخدامه في التّجديد، شريطة أن يتوافق مع أصولنا وتقاليدينا.

■ بأن تكون الدّراسات الحديثية جامعة بين جانب التّطبيق عند المتقدمين والتّنظير عند المتأخرين، حتى تكون المسائل المحررة صائبة.

■ بإرسال نماذج تجديدية لوزارة الجامعات ناتجة عن هذا الملتقى المبارك، حتى تأخذ بها في المستقبل.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

الكتب:

1- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

2- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

3- التّجديد في الفكر الإسلامي، عدنان محمد أمامة، أصله رسالة دكتوراه نوقشت في كلية الأوزاعي سنة 1422هـ/2001م، ط1، دار ابن الجوزي، بيروت-لبنان، 1424هـ.

- 4- التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط3، مكتبة الكوثر السعودية، 1410هـ.
- 5- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417هـ/1997م.
- 6- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله X وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ.
- 7- زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث-دراسة موضوعية نقدية، ومعها ملحق الأصلة والتجديد للدكتور حمزة المليباري، ط1، ملتنقى أهل الحديث، 1425هـ.
- 8- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني، ط1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- 9- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت-لبنان.
- 10- سؤالات حديثية أجاب عنها الدكتور حمزة المليباري، ط1، ملتنقى أهل الحديث، 1426هـ.
- 11- علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، الدكتور حمزة، ملتنقى أهل الحديث ط1 سنة 1429.
- 12- فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر.
- 13- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، ط1، مكتبة السنة، مصر، 1424هـ/2003م.
- 14- الفقه الإسلامي بين الأصلة والتجديد، يوسف القرضاوي، ط2، مكتبة وهبة، مصر، 1419هـ/1999م.
- 15- فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، ط1، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1356هـ.
- 16- كيف ندرس علم تخریح الحديث، حمزة المليباري وسلطان العكايلة، ط1، دار الرازي، عمان-الأردن، 1419هـ/1998م.

- 17- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الرويعي الإفريقي، ط3، دار صادر، بيروت-لبنان، 1414هـ.
- 18- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، 1412هـ.
- 19- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، ط3، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1404هـ.
- 20- المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى بن عبد القادر العطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411هـ/1990م.
- 21- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م.
- 22- معرفة علوم الحديث، الحاكم أبو عبد الله، ط4، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان.
- 23- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان 1405هـ/1985م.
- 24- مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، 1423هـ/2002م.
- 25- مقدمة ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، 1406هـ/1986م.
- 26- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، حمزة بن عبد الله المليباري، ط2، دار الهداية للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر.
- 27- نظرات جديدة في علوم الحديث-دراسة نقدية ومقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين ويليه ملحقان: الملحق الأول: الحديث المعلول قواعد وضوابط الملحق الثاني: الاستخراج في كتب المصطلح، حمزة عبد الله المليباري، ط2، دار ابن حزم بيروت-لبنان، 1423هـ/2003م.
- 28- النكت على مقدمة ابن الصلاح، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع المدخلي، ط1، الجامعة الإسلامية، 1404هـ.
- المواقع الإلكترونية:

29- موقع إسلام ويب: <http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article>

30- مؤسسة دار الحديث الحسنية:-<http://edhh.org/index.php/acitivites-scientifique-culturels/nadawat-mostadira/rechercher-science-islamique-et-les-programmes-de-la-realite-contemporaine>

31- منتديات التصفية والتربية

السلفية:-<http://www.tasfiatarbia.org/vb/showthread.php?t=1656>

32- موقع ويكيبيديا:

https://ar.wikisource.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF_2/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86